الفصل الثاني

تنافس القوى الأوربية الكبرى وأثره على المنطقة

١- من مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨م إلى الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤م:

يعتبر مؤتمر برلين (CONGRESS OF BERLIN) الذي عقد في شهر يوليو سنة ١٨٧٨م نقطة تحول كبرى في العلاقات الدولية الأوربية ، وذا أثر حاسم على وضع الدولة العثمانية وبالتالي على منطقة شبه الجزيرة العربية بحدودها (الجيوبوليتيكية) بصفة خاصة ((فعلى الرغم من أن الهدف الأساسي لهذا المؤتمر كان تسوية الخلافات الحادة بين (القوى الأوربية) وخاصة بريطانيا وروسيا حول معاهدة سان ستيفانو (SAN STEFANO) سنة ١٨٧٨ بين هذه الأخيرة والدولة العثمانية ، حيث سلبت روسيا الكثير من الامتيازات التي حصلت عليها بموجب تلك المعاهدة ، وخاصة فيما يتعلق بقضية المضائق (البسفور والدردنيل) إلا أنه من جانب آخر فتح باباً واسعاً للتنافس بين الدولتين الكبيرتين (روسيا وبريطانيا) في وسط وغرب آسيا ، حيث أدركت روسيا عدم إمكانية التوسع في الغرب على حساب الدولة العثمانية والوصول إلى المياه الدافئة (حلمها القديم المتجدد)[١٤]، منذ عهد قيصرهم بطرس الأكبر (١٦٨٢م-١٧٢٥م) خاصة البحر المتوسط عن طريق التوسع على حساب الدولة العثمانية ، والاستيلاء على المضائق ، إلا أن المعارضة البريطانية ، واتخاذها سياسة المحافظة على كيان الدولة العثمانية كموقف استراتيجي في سياستها تجاه المسألة الشرقية EASTERN QUESTION معظم القرن التاسع عشر ، حال دون تحقيق هذا الهدف الجميل الذي ظل يداعب زعماء الكرملين فترة طويلة . . . وكانت روسيا نتيجة لإخفاقها في الوصول إلى البحر المتوسط أخذت تتوسع في آسيا الوسطى ، فاستولت على طشقند سنة ١٨٦٥م وسمرقند سنة ١٨٦٨م ومرو سنة ١٨٨٤م ولم يأت عام ١٨٩٠م إلا وأصبحت لها حدود مشتركة مع إيران وأفغانستان)).[١٥]

ومن جانب آخر ، أدركت بريطانيا ، وقبيل انعقاد مؤتمر برلين بالخطر المحدق بالدولة العثمانية ، إثر هزيمتها على يد روسيا ، وبالتالي على طريق أو طرق مواصلاتها إلى الهند ، وأرغمت الباب العالي على توقيع ((اتفاقية ٢٦ مايو سنة ١٨٧٨م التي بها قبلت الدولة العثمانية احتلال الإنجليز قبرص نظير حماية الإنجليز للدولة))[١٦] وكانت اتفاقية سرية .

لقد أطلق مؤتمر برلين عنان القوى الأوربية الكبرى لتحقيق أهدافها داخل وخارج القارة الأوربية ، كل حسب إمكانياته وظروفه ووضعه ومطامعه ومطامحه .

فألمانيا برزت كقوة كبرى في أوربا وأصبح همها الأكبر طوال عهد بسمارك (١٨١٥م-١٨٩٨م) خاصة بعد هزيمة فرنسا وسلبها منطقة الألزاس واللورين سنة ١٨٧٠م، أن يسود السلام أوربا وان تتجه القوى الأوربية للتنافس خارج هذه القارة. فتم العديد من المعاهدات والاتفاقيات السرية بين القوى المتنافسة (بين ألمانيا والنمسا سنة ١٨٧٩م وبين ألمانيا والنمسا وروسيا (القياصرة الثلاثة) سنة ١٨٨١م وجددت سنة ١٨٨٤م) .

ومنذ ذلك الحين أدركت بريطانيا أنه لم يعد بالإمكان الاستمرار في سياسة المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، فمن ناحية لم تتمكن هذه الدولة - حسب رأيهم - من معالجة أوضاعها الداخلية وبناء قوتها الذاتية طوال فترة طويلة من ضعفها وأمراضها المزمنة «بل زادت حالتها سوءاً وإمبراطوريتها تزعزعاً ولم تدفع فوائد الديون التي اقترضتها»[١٧] ومن ناحية أخرى لم يعد بالإمكان كبح جماح الدول الأوربية المتنافسة والمتطلعة إلى الاستيلاء على أجزاء من هذه الدولة ، وخاصة فرنسا التي لها مطامع قديمة في الساحل الأفريقي من البحر المتوسط ، ولكن خشيتها الكبرى (أي

بريطانيا) كانت على طريق الهند ، فأصبحت ترنو إلى احتلال مصر ، والسيطرة على قناة السويس لتأمين أحد الطريقين الرئيسيين إلى الهند ، فعلى الرغم من تشجيع ألمانيا لبريطانيا للإقدام على هذه الخطوة[١٨] ، إلا أن هذه الأخيرة كانت تخشى مشاركة فرنسا لها النفوذ والسيطرة على مصر ، حيث كانت فرنسا تبدى كل إصرار على تثبيت نفوذها في هذا البلد ، ومن ناحية أخرى كانت بريطانيا تخشى إن هي احتلت مصر أن تقوم روسيا باحتلال إسطنبول ، وهذا يشكل خطراً أكبر على منطقة الشرق الأدنى ، أي من الأناضول إلى ما بين النهرين (العراق) وسوريا ثم قناة السويس نفسها ، حيث كان رئيس الوزراء البريطاني في ذلك الوقت دزرائيلي لا يرى في احتلال الإنجليز لمصر وسيلة ناجعة لدرء الخطر الروسي عن الشرق الأدنى ، فهو يقول : ((إذا أخذ الروس الأستانة ، فانه يمكنهم في أي وقت الوصول إلى سوريا ووادي النيل ، وعند ذلك ماذا تكون فائدة أخذ الإنجليز لمصر ؟ وحتى قواتنا البحرية لا تستطيع أن تعزز مركزنا في مثل ذلك الموقف وان الناس الذي يتكلمون بهذه الطريقة يجهلون الجغرافيا تماماً ، والأستانة لا مصر ولا قناة السويس هي مفتاح الطريق إلى الهند)) [١٩] .

وبعد أن أمنت بريطانيا جانب روسيا ، بعد اتفاقيات برلين ، تمكنت في نهاية الأمر من التغلب على العقبة الأخرى ، وهي الإصرار الفرنسي على مشاركة بريطانيا النفوذ في مصر بتشجيع هذه الأخيرة للأولى باحتلال تونس ، فأرسلت فرنسا حملة عسكرية في ٢٢ مايو سنة ١٨٨١م وتمكنت من إرغام باى تونس على توقيع معاهدة بعد أن أعطته ((أربع ساعات للتفكير ، رأي باى تونس بعدها ان يستجير بالدول فلم يجد ناصراً)) [٢٠] فوقع على المطلوب .

ولهذا أصبحت الظروف ملائمة لاحتلال مصر ، فبدأت بريطانيا هجومها العسكري في ١١ / ٧ سنة ١٨٨٢م / ١٣٠١هـ، وأوقعت بقوات عرابي في معركة التل الكبير «هزيمة كبرى» وبدأ الاحتلال لمصر في ١٣ / ٩ سنة ١٨٨٢ ((وحملت السلطان عبدالحميد على إصدار بيان يستنكر فيه أعمال عرابي باشا ويعتبره عاصياً يجب تأديبه كما أنها حصلت من الخديوي على رسالة شكر يعرب فيها عن امتنانه من المساعدة الثمينة التي قام بها الجيش البريطاني لإعادة الأمن إلى بلاده))[٢١].

٢- الوضع في الخليج :

من ناحية أخرى فقد بدأ الضغط الروسي تجاه الخليج والهند يتزايد باستمرار في الربع الأخير من ذلك القرن (التاسع عشر) إلا أنه بلغ درجة من الخطورة بعد التقارب الروسي ـ الفرنسي سنة ١٨٩١م-(The Entente Cordiale) مما أثار ما يشبه الفزع في الدوائر البريطانية المعنية ، ذلك أن فرنسا قد تمكنت من العودة إلى منافسة بريطانيا في الخليج في أواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر، ونجح الفرنسيون في إبرام اتفاقية مع سلطان مسقط سنة ١٨٤٦م[٢٢] تضمن أحد بنودها ((بأن رعايا السلطان الذين هم في خدمة المؤسسات الفرنسية يمنحون نفس الحقوق التي يتمتع بها الشخص الفرنسي))[٢٣] ومن ثم أخذ التنافس البريطاني ـ الفرنسي يأخذ أبعاداً جديدة في الجزء الأفريقي من الإمبراطورية العمانية (بعد انفصالهما سنة ١٨٦١م) فتم الاتفاق بين الدولتين ، أي بريطانيا وفرنسا ، بصدور إعلان سنة ١٨٦٢م يقضي بأن تحترم كل من الدولتين استقلال مسقط وزنجبار .

كانت هذه الاتفاقية وذلك الإعلان هما حجري الزاوية في العلاقات الفرنسية ـ العمانية ، إلا أنه نظراً لعدم وجود مصالح تجارية فرنسية ذات بال

في منطقة الخليج ، ولبعد المستعمرات الفرنسية عن هذه المنطقة ، وبالتالي بعد مراكز قواتها العسكرية والبحرية ، فإن النشاط الفرنسي في الخليج كان محدوداً للغاية ولم يكن ليشكل أي تهديد جدي للهيمنة البريطانية .

إلا أنه بعد أن تم التقارب الفرنسي ـ الروسي سنة ١٨٩١م المشار إليه سلفاً ومن ثم التحالف العسكري بين تلك الدولتين سنة ١٨٩٤م أنقلب الوضع تماماً ، حيث بدأ نشاط فرنسي محموم في محاولة للحصول على موطئ قدم أو منطقة نفوذ في الخليج))[٢٤] .

وعلى الرغم من أن الخليج في تلك الفترة قد تحول إلى ((بحيرة بريطانية (شبه مغلقة) بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان سياسية وتجارية إلا أنه يجب أن نلاحظ أن بريطانيا لم تبسط هيمنتها على منطقة الخليج عن طريق اتفاقيات أو معاهدات حماية مع الوحدات السياسية القائمة بقدر ما كان نتيجة لتفوقها العسكري المطلق وعدم وجود منافس محلي أو خارجي قادر على تحدي هذه الهيمنة حتى بداية العقد الأخير من القرن التاسع عشر))[٢٥] .

فالمعاهدات التي أبرمت سنة ١٨٢٠م مع شيوخ الساحل العربي بعد إسقاط الدولة السعودية الأولى وتحطيم قوة القواسم البحرية سنة ١٨١٩م والمسماة بمعاهدات السلام الشامل Geneal Teaty of Peace وما تلاها من معاهدات مثل معاهدة سنة ١٨٣٥م المسماة بهدنة السلام البحرية(The Maritime Truce) والهدنة البحرية الدائمة Perpetual Truce الخ لم تكن سوى اتفاقيات إجرائية تنظيمية ، بمعنى أن هذه الوحدات السياسية كانت من الناحية (المظهرية على الأقل) وحدات سياسية مستقلة ، إلا أنها بحكم ضعفها وبحكم التفوق البريطاني الساحق كانت عاجزة عن ممارسة هذا الاستقلال))[٦٢] .

وقد عبر عن هذا الوضع ايتشيسون AITCHISON* في مذكرة بتاريخ ٣ مايو سنة ١٨٧١م بقوله : «يجب أن لا ننسى بأننا قد اكتسبنا السمات الرئيسية لوضعنا في الخليج العربي بالسياسة ، ثم صغناه بعدئذ في شكل تعهدات ضعيفة واهية كالسراب ، إننا لم نكتسب هذا الوضع بالغزو العسكري أو بمرسوم يخول لنا ذلك ، إن المبرر الوحيد لوضعنا هناك هو اعتمادنا على الظروف التي هيأت لنا الحصول على هذه التعهدات ثم طول فترة سريانها مما أكد لنا الوضع الذي اكتسبناه بموجبها»(٢٧) .

لهذا ولتلافي هذه الثغرة ، سارعت بريطانيا في العام نفسه الذي تم فيه التقارب الفرنسي ـ الروسي بإبرام اتفاقية الحماية مع سلطان مسقط سنة ١٨٩١م ((وحيث أن هذه الحماية تتناقض مع تصريح سنة ١٨٦٢م، فقد حاولت إبقاءها سرية حتى سنة ١٨٩٩م))(٢٨) .

لقد عبر نائب الملك في الهند اللورد كيرزون CURZON عن أهمية الخليج بالنسبة لبريطانيا في كتابه Persia and The Persion Question الذي صدر سنة ١٨٩٢م بقوله : ((فلتنقل بريطانيا وروسيا معركتهما أو يسويا صراعهما هذا في مكان آخر (غير الخليج) ولكن عليهما أن لا يغرسا الفوضى في منطقة ذات تجارة تدر أرباحاً عظمية . وأنا أعتبر أن الامتياز الذي تحصل عليه روسيا من جانب أي من دول الخليج ، كي تقيم لها ميناء عليه ، أعتبر هذا العمل إهانة لبريطانيا العظمى لاشك فيه من حيث هو إخلال بالوضع القائم Status Qus وإعلان ضمني للحرب ضدها ، وأنا أعتبر المسؤول البريطاني الذي يرضى بمثل هذا التنازل خائناً لبلاده))(٢٩) .

---

* كان مساعداً لوزير حكومة الهند البريطانية

لقد شكل التحالف الفرنسي ـ الروسي تهديداً خطيراً ليس فقط للمصالح البريطانية في الخليج وإنما في عموم المنطقة ، ففرنسا لها نفوذ واسع في سوريا وبشكل خاص لدى الطوائف المارونية ، وقد سبق للفرنسيين أن تدخلوا ((تدخلاً حربياً في لبنان في الستينيات (من القرن التاسع عشر) واحتلوها ، وقبل العثمانيون مرغمين قيام نظام جديد يجعل لفرنسا التفوق في هذه المنطقة)) (٣٠).

وقد بلغت العلاقات البريطانية ـ الفرنسية درجة سيئة للغاية من التوتر إثر حادثة فاشوده سنة ١٨٩٨م شعرت فرنسا على إثرها بالمرارة تجاه بريطانيا، وانعكس ذلك على تعميق تعاونها مع روسيا في الخليج لمضايقة بريطانيا حيث شرعت في القيام بنشاط ((محموم في محاولة للحصول على موطئ قدم ومنطقة نفوذ في الخليج وقد اتجهت فرنسا في سبيل تحقيق ذلك نحو عدد من الأهداف تتمثل في الحصول على قاعدة للأسطول الفرنسي في سواحل مسقط عن طريق استئجار محطة للفحم هناك والسيطرة على الملاحة في نهر القارون وربط سكة حديد دمشق ـ حلب بخط إلى بغداد ومن ثم الخليج(٣١))).

لقد تأزم الموقف بالنسبة لبريطانيا في المنطقة بصفة عامة وفي الخليج بصفة خاصة ، فلقد أصبحت خارج التحالفات الدولية ، وكانت تستمتع بعزلتها التقليدية التي دعاها رئيس وزرائها اللورد سالزبوري Load Salisbuy العزلة الرائعة (The Splended Isolation)(٣٢)، ففي معظم القرن التاسع عشر كانت تتمتع بمكانة لا ينافسها فيها قوة أخرى باستثناء روسيا التي كانت تعتبر منافسها الرئيسي في مجال مصالحها الحيوية ، فكان هناك ما يشبه الحرب الباردة بين الدولتين التي تصل إلى حافة الحرب الساخنة كما حدث في أزمة

سنة ١٨٢٩م وحرب القرم سنة ١٨٥٤م - ١٨٥٦م و١٨٧٦م التي توجت بمعاهدة سان ستيفانو وسببها الرئيسي خشية بريطانيا أن تصبح روسيا صاحبة النفوذ الأقوى في الشرق الأوسط وبالتالي تهدد مصالحها الحيوية في الهند وما يؤدي إليها(٣٣).

وأمام تصاعد الضغط الروسي باتجاه الخليج والهند والمتمثل في ازدياد نفوذ روسيا التجاري في إيران ((فقد كانت الأوضاع في إيران في نهاية ذلك القرن تسودها الفوضى والتمزق السياسي والتدهور الاقتصادي فأصبحت بذلك مجالا واسعاً للتنافس الاستعماري بين الدولتين الكبيرتين - بريطانيا وروسيا - للسيطرة على أسواقها التجارية ومن ثم بسط هيمنتها السياسية وازدادت الأحوال سوءاً إثر اغتيال الشاه نادر شاه ١٨٩٦م وسجن الشاه مظفر الدين حيث أصبحت هذه الدولة على شفى الإفلاس، فانتهزت روسيا الفرصة بعد أن ترددت بريطانيا في الاستجابة لطلب الشاه فقدمت قرضين كبيرين سنة ١٩٠٠م وسنة ١٩٠١م على شرط وضع عوائد معظم جمارك المدن الإيرانية - ماعدا مقاطعتي فارس والخليج - كضمان لسداد هذه القروض .

وعلى الرغم من أن الشاه الإيراني كان يحبذ الحصول على هذه القروض من بريطانيا ويتوجس خيفة من نتائج لجوئه لجارته الشمالية الكبرى، إلا أن بريطانيا كانت تتردد في انتهاز الفرصة ، وذلك ليس عائداً إلى عدم إدراك الساسة البريطانيين خطورة هذا التغلغل الروسي ونتائجه ، بقدر ما هو عائد إلى تعقيدات الإدارة البريطانية وإجراءات اتخاذ القرار وتضارب وجهات النظر بين الجهات المختصة العديدة (وزارة الخارجية ، وزارة الهند، وحكومة الهند) وفي العام التالي (١٩٠٢م) ومرة أخرى بعد أن ترددت بريطانيا في

الاستجابة لطلب الشاه ، سارعت روسيا فقدمت قرضا ضخماً (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ روبل) وبذلك أصبح التفوق الروسي ـ خاصة في شمال إيران وفي بلاط الشاه ، حيث تقع العاصمة ـ واضحاً فاصبح المجال مفتوحاً لروسيا فقدمت مشروعات عديدة لأجل ربط عربستان بسكة حديد تمتد إلى طهران فالحدود الروسية، كما أعطيت أفضلية واضحة للبضائع الروسية على حساب البضائع البريطانية . وقد أوضحت إحدى الصحف الروسية الأهداف الاستعمارية لروسيا في عموم المنطقة بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٠٢ بقولها ((إن الصراع الاقتصادي والسياسي مع الاستعمار البريطاني في إيران يقتضي عدم التردد في منح الشاه المساعدات المالية التي يحتاجها ، لأن صداقتنا مع إيران ستوصلنا إلى المحيط الهندي وستصبح منطقة الشرق الأدنى منطقة نفوذ روسية بما في ذلك تركيا)) (٣٤)

وفي إطار سعي روسيا للحصول على موطئ قدم في الخليج فقد شهدت السنوات العشر (١٨٩٥م - ١٩٠٥م) نشاطا روسياً متعدد المظاهر على شواطئ الخليج تمثلت في زيارة عدد من سفن الحرب الروسية(٣٥)للعديد من موانئ الخليج وزيارة القنصل الروسي في أبو شهر سنة ١٩٠٠ مع عدد من الضباط ، لشيخ الكويت ، ويقال إنهم ((أكدوا له تأييد روسيا لاستقلاله واقترحوا عليه أن يكتب للقيصر كتاب شكر وامتنان إلا أن الشيخ رفض ذلك))(٦٣)

«على أن الذي أثار فزع السلطات البريطانية هو إقدام الروس عن طريق ابن أخ سفيرهم في فينا Kapnist في يوليو سنة ١٨٩٨م على تقديم طلب للباب العالي للحصول على امتياز مد سكة حديد من طرابلس الشام إلى الكويت وبدعم مالي فرنسي ، وعلى الرغم من أن احتمال موافقة الباب

العالي على هذا الطلب كان ضئيلاً إلا أن ذلك أثار قلق بريطانيا فسارعت في مطلع العام التالي إلى الاستجابة لطلب شيخ الكويت بوضعه تحت الحماية البريطانية . وتم توقيع الاتفاقية سنة ١٨٩٩م وإبقائها سرية لإحباط هذا المشروع[٣٧]».

وأمام هذه المتغيرات والضغوط التي أصبحت تجابه بريطانيا ، مضافاً إلى ذلك تغلغل النفوذ الألماني في الدول العثمانية ، أصبح استمرار بريطانيا في الابتعاد عن التحالفات الدولية غير ممكن ، فعقدت حلفاً مع اليابان (عدوة روسيا في الشرق الأقصى) سنة ١٩٠٢م ((ولم يكن بإمكان بريطانيا في تلك الفترة التقارب مع ألمانيا حيث أخذت الأولى ترتاب في نوايا الثانية، خاصة فيما يتعلق بتركيز ألمانيا على تقوية أساطيلها البحرية ، إضافة إلى أنها - أي ألمانيا - قد أصبحت الدولة العسكرية الأولى في العالم ، كما أن موقف هذه الأخيرة من حرب البوير ، في جنوب أفريقيا (١٨٩٩م-١٩٠٢م) زاد من شكوك بريطانيا حول النوايا الألمانية . لهذا أخذت بريطانيا تتقرب من فرنسا وآزرتها في نزاعها مع ألمانيا حول القضية المراكشية ، حيث تم حل هذه القضية لصالح فرنسا ومن ثم أخذ التقارب الفرنسي - الإنجليزي في التوطد حتى توج بالاتفاق الودي Entente Cordiale سنة ١٩٠٤م، وإن كان هذا الاتفاق لا يتعلق بالخليج مباشرة إلا أنه خفف من آثار التحالف الفرنسي الروسي في تلك المنطقة[٣٨])).

وإثر الهزيمة المذلة التي تعرضت لها روسيا على يد اليابان سنة ١٩٠٥م التي أفقدها الكثير من هيبتها كدولة كبرى وأجبرها على التراجع عن اندفاعها نحو الهيمنة على كل إيران وأفغانستان والتخلي عن مشروعاتها في الخليج ، فتم الاتفاق بين الجانبين الروسي والبريطاني سنة ١٩٠٧م على تقسيم إيران إلي منطقتي نفوذ Sphere of influence جنوبية شرقية خاضعة

لبريطانيا وشمالية خاضعة لروسيا وحياد الوسط ، مع اعتراف الجانبين باستقلال كل إيران ، كما اعترفت روسيا بالمكانة الخاصة لبريطانيا في الخليج[٣٩]* وفي سنة ١٩١٣م طلبت روسيا الدخول في مفاوضات مع بريطانيا لإعادة النظر في ذلك الاتفاق إلا أن نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤م حال دون تحقيق ذلك[٤٠] .

٣- تغلغل النفوذ الألماني في الدول العثمانية :

يشكل بروز ألمانيا ، بعد توحيدها وانتصارها على فرنسا سنة ١٩٧٠ ، نقطة تحول كبرى ، ليس في تاريخ أوربا فحسب ، وإنما الذي يهمنا هنا أثر ذلك على الأوضاع في المنطقة . فبعد قرن كامل من الهيمنة البريطانية على المنطقة بصفة عامة . وعلى شبه الجزيرة العربية ، الطريق الأهم إلى الهند بصفة خاصة . تارة مباشرة وتارة من خلال علاقاتها بالدولة العثمانية ، التي أصبحت الحليف التقليدي لتلك الدولة نظراً لوجود عامل مشترك -بالإضافة إلى عوامل أخرى- يوحد بينهما وهو الخطر الروسي الذي يهدد الدولة العثمانية في قلبها بتطلعه إلى الاستيلاء على عاصمتها اسطنبول والسيطرة على المضائق (البسفور والدردنيل) كما يهددها أيضا بمساندة الشعوب السلافية الخاضعة لها في أوربا من جانب ، ومن جانب آخر فان التهديد الروسي لبريطانيا لا يقل خطورة عن تهديده للدولة العثمانية ، حيث يهددها في أعز ممتلكاتها (الهند) والطريق المؤدي إليها . وعليه فإن الشغل الشاغل والعدو الألد لبريطانيا هو روسيا . إلا أنه بعد اندحار روسيا سياسياً

---

* كانت فكرة تقسيم إيران إلى منطقتي نفوذ بريطانية وروسية قد وردت في مذكرة اللورد كيرزون المؤرخة في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٩٩ الفقرة (٥٥):

Hurewitz, J.C, Diplomacy in the Near and Middle East, A documentay Record, 1535-1914, New Yok (1972) Vol. 1, P.226)

إثر مؤتمر برلين ، على الرغم من انتصارها عسكرياً على الدولة العثمانية وتتويج ذلك النصر بمعاهدة سان ستيفانو السابق الإشارة إليها وقبل ذلك هزيمتها في حرب القرم نتيجة لوقوف بريطانيا ضدها إلى جانب الدولة العثمانية ، جعلها تتجه في سياستها التوسعية صوب آسيا وخاصة تجاه الخليج والهند .

إلا أنه في الربع الأخير من ذلك القرن (التاسع عشر) برزت ألمانيا كقوة رئيسية على الساحة الأوربية ، حتى أصبحت أقوى دولة أوربية عسكريا فانعكست آثار هذه التطورات على المنطقة . فألمانيا كدولة صناعية كبرى يهمها البحث خارج حدودها لتصريف منتجاتها والبحث عن مواد أولية رخيصة وعليه كانت ((ترى في الدولة العثمانية مجالاً واسعاً للاستثمار والاستعمار ، وهي تدرك أن الدول الصناعية الأوربية الأخرى قد استحوذت على معظم المناطق التي يمكن التوجه لاستعمارها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . لهذا فباستثناء مناطق محدودة وقليلة الجدوى الاقتصادية فإن الدولة العثمانية تمثل المجال الوحيد الذي لازال ممكنا بالنسبة لاستعمارها))[٤١] من الناحية الاقتصادية .

وكانت سياسة المستشار الألماني بسمارك (١٨١٥ - ١٨٩٨) ترمي إلى دفع الدول الأوربية الكبرى (خاصة بريطانيا وفرنسا) لتوجيه اهتمامها خارج القارة الأوربية ، أصبحت ألمانيا أحوج ما تكون إلى السلام في تلك القارة لبناء نفسها من ناحية ولتوجيه استثماراتها واستعمارها الاقتصادي خلال الدولة العثمانية لهذا فقد حرص بسمارك على إغراء الدول المتنافسة وخاصة بريطانيا وفرنسا لاقتطاع الأجزاء التي يعتقد أنها حيوية بالنسبة لهم من الدولة العثمانية مثل مصر بالنسبة لبريطانيا وتونس بالنسبة لفرنسا[٤٢] .

وباستجابة بريطانيا لهذا الأغراء باستيلائها على قبرص ثم على مصر سنة ١٨٨٢ ، بدأت فعلا عملية تقسيم الدولة العثمانية التي طالما قاومت بريطانيا شتى الضغوط للإقدام عليها ، على الرغم من معاناة الدولة العثمانية لأمراض مزمنة لم تستطع الشفاء منها طوال فترة طويلة .

ومن جانب الدولة العثمانية ، فقد رأت في التوجه الألماني بصيصا من أمل قد يساعد على حمايتها من تكالب الدول الأوربية الكبرى عليها ، وخاصة بعد إقدام إنجلترا على انتزاع مصر ، فرأت في ألمانيا حليفاً يمكن الركون إليه لما تتمتع به ألمانيا من قوة عسكرية هائلة ((ومن عزوف عن اقتطاع أجزاء من الدولة العثمانية وإصرارها على أن أهدافها تجارية بحتة))[٤٣] .

((لقد أدركت ألمانيا الفرصة المتاحة بعد احتلال بريطانيا لمصر فلم تؤيدها بادئ الأمر* مما أكسب الأولى حظوة لدى السلطان عبدالحميد الذي استجاب لنصح السفير الألماني في بلاطه وطلب سنة ١٨٨٣ من القيصر الألماني إرسال بعض عسكرييه لتدريب الجيش العثماني[٤٤] ومن ثم بدأ النفوذ الألماني يتزايد باضطراد في الدولة العثمانية وبلغ درجة متقدمة سنة ١٨٩٢ حينما ((حصلت المصالح الألمانية بتأييد من القيصر على امتياز سكة حديد من القسطنطينية إلى قونية[٤٥] .

لم تكن بريطانيا حتى تلك المرحلة ترى في تغلغل النفوذ الألماني خطراً يهدد مصالحها في الدولة العثمانية ، ولا ترى فيه تهديدا لإمبراطوريتها في الهند ، بل ربما إنها رأت في التقارب الألماني ـ العثماني عاملا يساعد على درء الخطر الروسي ، العدو التقليدي ((كان الرأي العام في إنكلترا ينظر

---

* اعترفت بريطانيا سنة ١٨٨٤ بالمطامع المشروعة لألمانيا في الحقل الاستعماري مقابل تأييد ألمانيا لبريطانيا في موقفها في مصر ، الغنام، د. سليمان محمد ، التنافس الدولي في منطقة الخليج .

بعين الرضى إلى تقدم النفوذ الجرمني في الباب العالي ، صرحت صحافتها بمناسبة زيارة القيصر الثانية إلى السلطان سنة ١٨٩٨ أن بريطانيا تفضل أن يتولى أصحاب رؤوس الأموال الجرمن القيام بالمشروعات الاقتصادية التي لا يتسنى للإنكليز القيام بها من أن يقوم بها سواهم من رعايا الدول الأخرى))[٤٦].

إلا أن الذي جعل ألمانيا تدخل كمنافس مخيف من وجهة نظر بريطانيا للمشاركة في تجارة الخليج وربما أبعد من ذلك بكثير ، أي ربما تهديد الإمبراطورية البريطانية في الهند ، هو حصول الألمان -ممثلين بشركة An-atolia Railway Company- سنة ١٨٩٩ على امتياز جديد يقضي بمد هذا الخط من قوينة إلى الخليج* ((ثم تلا ذلك قيام بعثة ألمانية برئاسة القنصل الألماني في استنبول Von Stemrich في ١٩ يناير سنة ١٩٠٠ بزيارة الكويت التي أصبحت المحطة Terminus المتوقعة لسكة الحديد))[٤٧]** وعلى الرغم من رفض شيخ الكويت لهذا الطلب مما أغضب الألمان والعثمانيين ، فإن ذلك قد أربك السلطات البريطانية المعنية وانعكس هذا الارتباك بشكل جلي على المراسلات والمذكرات المتبادلة بين الجهات المعنية حول الموقف الذي يجب اتخاذه حيال هذا التوجه الألماني))[٤٨] ومما زاد من مخاوف بريطانيا

---

* صدرت الإرادة السلطانية بالتصديق على هذا الامتياز في ٦١ يناير سنة ١٩٠٢ ونظراً لضخامة هذا المشروع وعدم قدرة هذه الشركة على تنفيذه وحدها فقد تم دمج هذه الشركة مع شركة Socite du Chemin de Fer de Baghdad Railway وأصبح الاسم الجديد بموجب اتفاق تم في شهر مارس سنة ١٩٠٣ :

Jastaw M. The War and Baghdad Railway, London (1917) PP. 84-85.

** ويذكر خزعل ، حسين ، تاريخ الكويت ، حـ٢ص ١٣١ ، أن الذي زار الشيخ هو السفير الألماني وأن ذلك تم في آخر سنة ١٩٠٠

تجاه تصاعد النفوذ الألماني في الدولة العثمانية هو السياسة التي اتبعها القيصر الألماني نحو بناء أسطول حربي وتجاري إضافة إلى منافسة الصناعات الألمانية للمنتجات الإنجليزية كما وكيفا [٤٩] . فبريطانيا التي كانت سيدة البحار حيث تنتشر قواعدها العسكرية ومحطات الفحم لتزويد أساطيلها بالوقود ، في معظم الموانئ التجارية الهامة في العالم قاطبة ، من جزر فوكلاند في أمريكا الجنوبية إلى سنغافورة في جنوب شرق آسيا ، إلى مدينة الرأس في جنوب أفريقيا مروراً بجبل طارق وقناة السويس وميناء عدن وغيرها من الموانئ الهامة في العالم*[٥٠] .

((وقد زاد من حدة هذا التسابق البحري شعور إنجلترا بأن ألمانيا أصبحت تزاحمها مزاحمة خطيرة في ميدان التجارة ففي سنة ١٩٠٠ كان إنتاج الصلب في ألمانيا ضعف ما تنتجه بريطانيا وما وافى عام ١٩١٤ حتى أصبح الإنتاج الألماني ثلاثة أمثال الإنتاج الإنجليزي))[٥١] .

كان الجزء الآسيوي من الدولة العثمانية ، بما في ذلك شبه الجزيرة العربية ، يمثل حلبة الصراع بين الدول المتنافسة لاقتسامه كل حسب ظروفه ، ونوعية مصالحه . فروسيا تريد الوصول إلى المياه الدافئة وإلى الخليج خاصة ، إما عن طريق التوغل الاقتصادي ومن ثم السياسي في إيران حتى تطل على الخليج ، وإمّا إقامة قواعد لأساطيلها التجارية والحربية . وفرنسا تريد أيضاً تعزيز وجودها المحدود في الخليج والمتمثل في محطة فحم في عمان بالإضافة إلى مطامعها في سوريا . وألمانيا تريد السيطرة الاقتصادية على الدولة العثمانية عن طريق فتح أسواقها لمنتجاتها ، والحصول على المواد

---

* كانت سياسة بريطانيا البحرية تعتمد مبدأ أن يكون أسطولها الحربي يساوي قوة أقوى أسطولين معاً + ١٠٪ لتضمن التفوق في البحار ، بيير ، رونوفن ، تاريخ القرن العشرين ص ٢٤ .

الأولية بأسعار رخيصة وما يتبع ذلك من إعفاءات وتسهيلات جمركية ونحوها ، بل ربما الوصول إلى الهند في نهاية الأمر ، والطريق إلى ذلك هو الخليج . أما بريطانيا فكانت تريد المحافظة على الأوضاع التي كانت قائمة إبان تفردها بالهيمنة على الدولة العثمانية معظم القرن التاسع عشر . ولكن ألمانيا بأوضاعها الجديدة لا تريد استمرار هذا الوضع ، فكما عبر عن ذلك سفيرها في لندن مخاطبا الكولونيل John Seely ، مساعد وزير الحربية البريطانية بقوله : ((إن شعبنا لا يحبذ استمرار وضعكم الراهن لأنه يعني أنكم بصفة دائمة ستسيطرون على البحار ، وأفضل المواقع في الأرض . إن شعبنا لا يستطيع أن يقبل وضعكم الراهن هذا))(٥٢)* .

كان الخليج يمثل بؤرة الصراع بين الدول المتنافسة ، وكانت الكويت باعتبارها بوابة الخليج من ناحية بلاد ما بين النهرين (العراق) وما وراءها أصبحت هدفا رئيسيا لإقامة محطات السكك الحديدية ، ليس فقط القادمة من بغداد وإنما أيضاً من الساحل الشرقي للبحر المتوسط ، فكانت بذلك مركزاً لنشاط دولي مكثف . لهذا قام اللورد كيرزون نائب الملك في الهند سنة ١٩٠٣ (١٣٢١هـ) بزيارة استعراضية للكويت أحيطت بهالة من الأبهة ومظاهر الجلال والقوة ، لاشك لفت أنظار جميع شيوخ المنطقة . وقد كانت رسالة واضحة الدلالة للدول الكبرى الطامحة والطامعة في الخليج .

وفي ٥ يونيو من نفس العام أدلى وزير الخارجية البريطاني اللورد لانزداون Lord Lansdowne في البرلمان البريطاني بتصريح حاسم قال فيه :

* النص الحرفي :

((Our People do not like your Status Quo, It means that for all times, you will have command of the whole of the sea and all the best places in the land. Our people cannot accept your status Quo))

James, Lawrence, The Rise and Fall of the British Empire, P. 345.

((يبدو لي أن سياستنا أن توجه في المقام الأول لحماية وتنمية التجارة البريطانية في هذه المياه ، وفي المقام الثاني : أقترح أن تبذل الجهود لمنع التجارة الشرعية (كذا) للدول الأجنبية الأخرى .

وفي المقام الثالث أقول دون تردد : إننا يجب أن ننظر إلى إقامة أي قاعدة بحرية أو ميناء محصن من جانب أي دولة أجنبية على أنه تهديد خطير للمصالح البريطانية ، ويجب أن نقاومه بكل ما أوتينا من الوسائل))*(٥٣) وانعكاساً لهذه التطورات ، أخذت بريطانيا تتقرب للدول الأوربية الأخرى - المعادية لألمانية خاصة - فكما رأينا تطورت العلاقات البريطانية الفرنسية من المنافسة الشديدة إلى التفاهم الذي توج بالاتفاق المسمى Entente Cordiale سنة ١٩٠٤ ، ثم مع روسيا بعد أن تخلت عن طموحاتها التوسعية صوب الخليج والهند ، إثر هزيمتها على يد اليابان ثم اتفاق التفاهم بينها وبين بريطانيا سنة ١٩٠٧ .

على أن محور الخلاف الأساسي بين بريطانيا من جهة وألمانيا والدولة العثمانية من جهة أخرى ظل يتمركز حول مشروع سكة حديد بغداد إلى الخليج ، وقد حاولت بريطانيا أن تحصل على امتياز خط البصرة - بغداد وبمحاذاة نهر دجلة ، وذلك في مذكرة قدمها السفير البريطاني Sir Gerald Lowth في سبتمبر سنة ١٩٠٩ للباب العالي ، إلا أن هذا لم يكن ممكنا لتعارضه مع الامتياز الممنوح للشركة الألمانية . ومن جانب آخر كانت روسيا من أشد المعارضين لمشروع سكة حديد بغداد من أساسه ، لما يشكله من

---

* ذكر اللورد لانزداون ضمن بيانه هذا أنه ((من مجموع التجارة في موانئ الخليج والتي بلغت قيمتها حسب سنة ١٩٠١ ، ٣ مليون و ٠٠٦ ألف جنيه ، بلغت تجارة هذه البلاد (بريطانيا) منها ما لا يقل عن ٢ مليون و ٣٠٠ ألف جنيه))، لوريمر ، دليل الخليج ، حـ١ ص ٢٦٩ .

تهديد عسكري على حدودها الغربية ، حتى اجتمع القيصر الروسي بالإمبراطور الألماني في بوتسدام Potsdam في نوفمبر سنة ١٩١٠ حيث وافق الأول على مد هذا الخط إلى الخليج مقابل إطلاق يد روسيا في شمال إيران (أي الاعتراف بمضمون الاتفاق الروسي ـ البريطاني سنة ١٩٠٧) إلا أن هذا لم يخفف من المعارضة البريطانية .

وأخيراً تم إبرام اتفاقية سرية بين بريطانيا وألمانيا في شهر يونيو سنة ١٩١٤ ، وافقت ألمانيا بموجبها على تعيين مندوبين بريطانيين في مجلس إدارة الشركة ، وأن تكون المحطة النهائية للخط هي البصرة ، وأن تقوم بتنفيذ هذا الخط شركة عثمانية تنشأ لهذا الغرض على أن تشترك بريطانيا بنسبة ٤٠٪ من إنشاء محطتي بغداد والبصرة . إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى حال دون تنفيذ ذلك الاتفاق))[٥٤].

وعندما استولى الاتحاديون على السلطة في الدولة العثمانية سنة ١٩٠٩ حاولوا إنقاذها من أوضاعها المتردية ، إلا أنهم جعلوها طورانية تركية متعصبة فعم الاستياء في البلاد العربية ، وتأججت روح المقاومة لسياسة التتريك ، فتألفت الجمعيات السرية للدعوة للقومية العربية ، وانتشر التذمر في الأوساط العربية ، وضعفت الرابطة الإسلامية التي حاول السلطان عبدالحميد ، آخر القرن الماضي تأجيجها لمقاومة نفوذ الدول المسيحية المستشري في جسم الدولة ، إلا أن الهزائم التي حاقت بالعثمانيين في ليبيا سنة ١٩١١ وفي حروب البلقان سنة ١٩١٢ / ١٩١٣ جعلت رجال الدولة يدخلون في مفاوضات متعددة مع الدول الأوربية الكبرى ذات المصالح المتضاربة في أنحاء دولتهم . كما أن هذه الدول أخذت تتفاوض مع بعضها تارة بعلم وتارة أخرى بدون علم الدولة العثمانية ، فشهدت السنوات

١٩١٣ و ١٩١٤ حتى قيام الحرب العالمية الأولى في شهر يوليو من تلك السنة ، فيضاً من الاجتماعات السرية والعلنية انتهت معظمها باتفاقيات (سرية في الأغلب) على اقتسام مناطق النفوذ في الدولة العثمانية . ففي شهري أغسطس وسبتمبر سنة ١٩١٣ جرت مفاوضات مكثفة وبرغبة من الحكومة العثمانية وبين ممثلين عن البنك الألماني والبنك الفرنسي وتم الاتفاق على :

((١- أن يكون القسم الشمالي من بلاد الأناضول وسورية منطقتي نفوذ لفرنسا . . .

٢- أن تكون المنطقة التي غربها سكة حديد بغداد منطقة نفوذ ألمانية .

٣- أن تسعى الدولتان لزيادة الرسوم الكمركية في البلاد العثمانية إلى الحد الذي يكفي لسداد نفقات مشروعات السكك الحديد الألمانية والفرنسية . . .))[٥٥].

ووصف وزير خارجية بريطانيا السيد مارك سايكس هذه الاتفاقية بأنها ستؤدي إلى اضمحلال الدولة العثمانية[٥٦]. ولهذا بدأ العد التنازلي لاقتسام ممتلكات الدولة العثمانية سلمياً بين الدول الأوربية وبدأت ((سلسلة من المفاوضات بين الحكومة العثمانية وكل من روسيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا من جهة وبين كل واحدة من الدول المذكورة والدول الأخرى من جهة ثانية)) . [٥٧] وفيما يخص منطقة الخليج فقد دخل البريطانيون في مفاوضات مع العثمانيين انتهت بالاتفاق الانجلو-تركي في ٢٩ يوليو سنة ١٩١٣ الذي بموجبه تنازلت الدولة العثمانية عن مزاعم سيادتها وحقوقها في كثير من مناطق الخليج وعلى الأخص ما يتعلق بقطر والبحرين والكويت[٥٨] . . الخ .

لقد تغير الوضع الذي كان قائماً، وحاولت بريطانيا جاهدة المحافظة عليه في وجه متغيرات تاريخية فاعلة، كان من أهم أسبابها -ولا شك- بروز ألمانيا كقوة كبرى ونجاحها في التغلغل في جسم الدولة العثمانية المترهل.

ويبدو أن بريطانيا أدركت ذلك، ولكن بعد فوات الأوان ((فقد كان أحد أبرز رجالاتها في تلك الفترة، اللورد كتشنر، يتابع نمو النفوذ الألماني، ويدرك ما ينذر به من امتداد سكة حديد بغداد من شؤم يشغل باله ما كان يتضمنه ذلك من تهديد لمركز بريطانيا العظمى في الخليج العربي وفي الهند، ولم يكتم عن العدد القليل من أصدقائه الحميمين، اعتقاده في أن الدبلوماسية البريطانية قد ارتكبت خطأ لا يغتفر بسماحها لألمانيا باحتلال مكان الصدارة السياسية والحربية في عاصمة الإمبراطورية العثمانية))[٥٩].

وما يجدر ذكره أنه في تلك الفترة المتأزمة بالمنافسة بين القوى الأوربية الكبرى برز البترول* في منطقة الخليج كعنصر جذب جديد سواء في الخليج نفسه أو في شمال العراق، في الموصل، وعند قيام الحرب سارعت بريطانيا باحتلال جنوب العراق لتأمين مراكز إنتاج النفط من عبادان، وعندما بدأت المفاوضات السرية بين بريطانيا وفرنسا وروسيا والتي انتهت إلى ما يعرف باتفاقية سايكس-بيكو سنة ١٩١٦، حرصت بريطانيا عند تقسيم تلك المنطقة على أن يكون تحت سيطرتها كل ما يؤدى إلى الهند من مناطق، فكان من نصيبها العراق حتى جنوب سوريا، وحيث تضمنت تلك الاتفاقية في الأصل أن تكون فلسطين تحت إدارة دولية نتيجة لتضارب مصالح الدول

* أول اتفاقية للتنقيب عن البترول في المنطقة كانت سنة ١٩٠١ بين الحكومة الإيرانية والاسترالي نوكس دارسي Knox Darcy وبعد اكتشاف البترول سنة ١٩٠٨ تشكلت شركة النفط الإنجليزية الفارسية، وبعد تدفق البترول بكميات تجارية تدخلت الحكومة البريطانية وحلت محل دارسي في الامتياز في ١٤ مايو سنة ١٩١٤.

الأخرى (روسيا وفرنسا) فإن بريطانيا بعد انتهاء الحرب وخروج روسيا بعد الثورة الشيوعية سنة ١٩١٧ ، تمكنت من إقناع الفرنسيين بالتنازل عن مشاركتهم الإشراف على إدارة فلسطين* .

وهكذا نجح البريطانيون ، بعد انتهاء الحرب من بسط سيطرتهم الكاملة على كل ما يؤدي إلى الهند من طريق السويس ـ البحر الأحمر وشرق البحر المتوسط إلى الخليج ، وكانوا قد أحاطوا شبه الجزيرة العربية بسلسلة من المعاهدات من الكويت في رأس الخليج إلى العقبة** وأكمل ذلك احتلالهم لمصر سنة ١٨٨٢ .

وبتوقيع تركيا معاهدة سيفر Severe في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ انتهت الدولة العثمانية فعليا ورسميا ونشأت على أنقاضها أوضاع جديدة .

---

* مقابل ذلك أعطى الفرنسيون نصيباً من بترول الموصل ، انطونيوس ، يقظة العرب ، ص ٣٩٢ .

** في سنة ١٩٠٦ عندما حاول العثمانيون إنشاء مركز لهم في طابة أجبرهم الإنجليز على الانسحاب منها ، محمد برج ، دراسة في التاريخ العربي الحديث والمعاصر ، ص ٨٣ .